على الرغم من أن استقالات بعض أعضاء اللجنة لم يبت فيها من المجلس

«المالية» : استمرار الغيابات عطل الموضوعات .. وزاد الخلافات

صفاء الهاشم

ماجد المطيري

- الهاشم : فقدان النصاب يؤخر إنجاز وحسم الكثير من القوانين المهمة والمنتظرة
- استمرار عدم الحضور سيدفع نحو رفع كتاب إلى المجلس لتفعيل المادة 25 من اللائحة
- كان من المفترض النظر في مشروعين بقانونين «الإفلاس» و «حماية المنافسة»
- المطيري : أسباب عدم الحضور وجود بعض أعضاء اللجنة خارج البلاد والآخر قدم استقالته
- الملا : استقالتي بسبب عدم الالتزام باجتماعات اللجنة بعد استقالة الحكومة

قالت رئيسة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائبة صفاء الهاشم إن اللجنة لم تعقد اجتماعها الذي كان مقررا له اليوم بسبب عدم اكتمال النصاب.

وأوضحت الهاشم في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن اجتماعات اللجنة مقرر لها يوما الأحد والأربعاء منذ بداية دور الانعقاد، وان اجتماع اليوم «أمس» لم يحضره غير عضو اللجنة النائب ماجد المطيري، مشيرة إلى ان تعطل الاجتماعات يؤخر حسم الموضوعات المدرجة على جدول أعمال اللجنة.

ونوهت إلى ان استقالات بعض اعضاء اللجنة لم يتم البت فيها داخل المجلس حتى الآن وبالتالي هم مازالوا لاحيا وقانونيا اعضاء في اللجنة .

وقالت الهاشم إن استمرار عدم حضور الأعضاء سيدفع نحو رفع كتاب الى مجلس الأمة لتفعيل المادة 25 من اللائحة تجاه النواب الذين لا يحضرون اجتماعات اللجنة.

وكشفت عن وجود 240 مشروعا بقانون و 138 اقتراحا بقانون و245 اقتراحا برغبة لم يتم البت في أي منها حتى الآن مطالبة بضرورة محاسبة النواب على عدم الحضور .

وذكرت أنه كان من المفترض منا اليوم «امس» النظر في مشروعين بقانونين قدمتهما الحكومة ووضعتهما لجنة الأولويات على رأس اولوياتها وهما مشروع قانون حماية المنافسة ومشروع قانون الإفلاس الخاص باصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وبينت أنه كان سيتم ايضا التصويت على تقرير بشأن حظر تعيين من هم بدرجة وزير في الهيئات إضافة إلى مجموعه من الاقتراحات بقوانين مقدمة من النواب بشأن التعيينات في مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار.

وأكدت الهاشم ان الشعب اختار النواب لتمثيله والذود عن حرياته ومصالحة وامواله بالامانة والصدق وعلى النواب حضور اجتماعات اللجنة من باب المسئولية.

من جهته قال عضو اللجنة النائب ماجد المطيري في تصريح مماثل، إن لدى اللجنة العديد من القوانين والاقتراحات برغبة مدرجة على جدول اعمالها ومشاريع بقانون وصلت إلى 623 ، إضافة إلى 65 موضوعا آخر من بينها 3 مراسيم بقوانين.

وأعرب المطيري عن أسفه لغياب النصاب عن الاجتماع الرابع اليوم «أمس» للجنة، مشيرا إلى أن أسباب عدم الحضور وجود بعض أعضاء اللجنة خارج البلاد والبعض الآخر أبلغ رئيسة اللجنة بأنه قدم استقالته من «المالية» على الرغم من عدم قيام المجلس او اللجنة بالبت في تلك الاستقالة.

من جانبه، قال النائب بدر الملا: استقالتي من اللجنة المالية بسبب عدم الالتزام باجتماعاتها، لافتا الى أن الالتزام استمر حتى استقالة الحكومة ثم علقت اجتماعات اللجنة.

وأضاف: التزمت والنائب صالح عاشور بحضور حلقات نقاشية عن قانون الإفلاس وقمنا بتجهيز القانون، وبعد تشكيل الحكومة حضرنا ولعدم وجود نصاب استقلت وعاشور من اللجنة باستقالة مسببة، لافتا الى أن الهاشم قدمت رسالة واردة، متابعا: أجريت مؤتمرا أكدت التزامي وعاشور.

وتابع: أصريت وعاشور على التمسك بالاستقالة، اما الالتزام من عدمه فالشعب الكويتي يعرف ذلك. وشكلت لجنة تتعلق بالتعيينات في النفط وعقدنا 8 اجتماعات بنصاب كامل والاجتماعات كانت تصل إلى الرابعة عصرا. وعموما أنا قدمت اعتذارا لرئيسة اللجنة وأكدت انني قدمت استقالة مسببة ولا أحد يزايد علينا بخصوص الالتزام بحضور اجتماعات اللجان، أما مسألة عدم البت في الاستقالة لا يعني التزامي بحضور اجتماعات لجنة لا تجتمع وإن اجتمعت لا يكتمل النصاب.

وأكد: أنا مستقيل واللجنة لا تكتمل بالفصل ولا أريد ان ادخل في سجال واتمنى أن لا تكون نحن المقصودين في ما أشارت إليه رئيسة اللجنة بالفصل، ونحن لم نسافر وموجودون في الكويت.

من جهة ثانية، أشار الملا الى انه فيما يتعلق باتفاقية المنطقة المقسومة استفسرت عن أمور عدة ومنها قيمة الالتزام المالي وقبل إنها مبان قديمة ولكن الإجابة لم تقدر رقما، وتحدثت في جلسة الاتفاقية عن اختيار الدور الاستشارية وتحديد الأسعار والإجابة كانت أن الدور سنقدم تقريرا والإجابة لم تكن مقنعة، كما استفسرت عن جزئية التفويض المستقبلي ولم أجد له إجابة، وسألت عن مراحل الاتفاقيات ومذكرة التفاهم والاتفاقيتان أبرمتا في يوم واحد.. وما دام الأمر غير واضح سجلت رفضي للاتفاقية وأكن كل تقدير لرئيس المجلس والفريق الحكومي على جهودهم.

عقب حضورها اجتماع «الميزانيات» لمناقشة الحساب الختامي لـ «الأشغال»

الفارس : عدد استقالات الموظفين الكويتيين لدى «الإسكان» بلغ 169

رنا الفارس

قالت وزيرة الأشغال العامة وزيرة الإسكان رنا الفارس إن عدد استقالات الموظفين الكويتيين لدى وزارة الإسكان بلغ 169 بواقع 74 في مؤسسة الرعاية السكنية و65 في بنك الائتمان، للفتة الى ان الاستقالات تمت بناء على طلب الموظف وهناك استقالات اعتبارية نتيجة الانقطاع عن العمل دون عذر مقبول.

وكانت الفارس حضرت اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الأشغال العامة عن السنة المالية 2018-2019 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشانه ومناقشة الحساب الختامي للهيئة العامة للطرق والنقل البري عن السنة المالية 2018-2019 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشانه.

- الهاشم : بهذه الطريقة التي شاهدناها لن نرى مترو ولا سكة حديد

من جانبها، قالت النائب صفاء الهاشم بعد خروجها من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية الملاحظات نفسها تتكرر، لافتة الى ان الوزيرة نشطة ولكنها لا تزال تتلقى الملاحظات.. ووفق الطريقة التي رأيتها لن يكون هناك مترو ولا سكة حديد، وأضافت الهاشم: لاحظنا في لجنة الميزانيات اليوم ضعف استيفاء عقود صيانة الطرق بالإضافة إلى ان مشاكل الخلطة الاسفلتية وتطاير الحصى لم تحل الى اليوم.

العدساني يطالب بإحالة ملف التسليح كاملًا إلى النيابة العامة

طالب النائب رياض العدساني بإجراء تحقيق متكامل بشأن ملف التسليح وإحالته كاملًا إلى النيابة العامة، وعدم اقتصار الإحالة على صفقة اليوروفايتر.

وقال العدساني في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة " لقد طالبت من خلال رسالة واردة وافق عليها مجلس الأمة بإجراء تحقيق متكامل وتحويل ملفات (اليوروفايتر) و(الكاراكال) وكل ما يتعلق بعقود التسليح والمخالفات الصارخة المالية والإدارية والقانونية والاعتمادات المالية والعطاءات والمناقصات المتصلة بهذه المواضيع للنيابة العامة".

ودعا العدساني سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع الشيخ أحمد المنصور إلى تحمل مسؤولياتهما كاملة تجاه هذا الملف بإحالة كل من خالف أو تجاوز أو تقاعس أو مس الأموال العامة في تلك الصفقات إلى الجهات القانونية.

وأوضح أن الميزانية المخصصة للتسليح تبلغ 6.200 مليارات دينار صرف منها على صفقة اليوروفايتر 2.600 مليار دينار في حين صرف على صفقة الكاراكال مليار يورو.

الشاهين: لماذا لا يوجد مكتب صحي في الإمارات يتابع المرضى الكويتيين؟

أسامة الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين، عددا من الأسئلة إلى وزير الصحة،الشيخ د.باسل الصباح، تتضمن استفساره عن أعداد المرضى الكويتيين في الإمارات العربية المتحدة وسبب عدم افتتاح مكتب صحي فيها.

وقال الشاهين:" تقوم وزارة الصحة بإرسال المرضى الكويتيين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة للعلاج على حساب الوزارة إلا أنه لا يوجد مكتب صحي يتابع حالة هؤلاء المرضى"، مطالبا بتزويده بكشف عن عدد المرضى الكويتيين الذين يتلقون العلاج في الإمارات على نفقة وزارة الصحة، وآلية وزارة الصحة في متابعتها للمرضى هناك في ظل عدم وجود مكتب صحي، وعن الأسباب التي دعت وزارة الصحة إلى عدم افتتاح مكتب صحي في الإمارات.

رفضت منح جوازات خاصة للقياديين المتقاعدين

«الداخلية والدفاع» توافق على اقتراح بشأن «تجنيس الأرملة» بعد 5 سنوات من الزواج

ناقشت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع في اجتماعها اليوم الأحد المشروع بقانون بتعديل المادة (8) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، إضافة إلى مجموعة من الاقتراحات بقوانين.

وقال عضو اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة وافقت على اقتراح بقانون يقضي بمنح الجنسية الكويتية لأرملة المواطن الكويتي بعد مرور خمس سنوات من الزواج حتى لو لم يكن الزوج قد تقدم لها بإعلان رغبة الحصول على الجنسية، شريطة أن تكون قد حافظت على إقامتها في الكويت ولديها أبناء من المواطن المتوفى.

وأضاف حماد أن " اللجنة نظرت خلال الاجتماع في ٩ اقتراحات بقانون ومشروع قانون واحد بخصوص تجنيس أرملة الكويتي ووافقت اللجنة على مقترحين في هذا الخصوص بتصويت ٤ أعضاء بالموافقة على المقترح وعضو واحد بعدم الموافقة.

وأوضح أن الاقتراح بقانون الذي وافقت عليه اللجنة ينص على أن تضاف للفقرة الثانية من المادة ٨ من المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ الفقرتان التاليتان:

(فإذا كان انتهاء الزوجية بسبب وفاة زوجها وكان للمرأة الأجنبية ابن أو أبناء من زوجها وحافظت على إقامتها المشروعة والعادية في الكويت لمدة ٥ سنوات على الأقل من تاريخ الزواج جاز منحها الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية ولو لم يكن قد سبق لها أن أعلنت رغبتها في كسب هذه الجنسية قبل وفاة زوجها)، (وتسري أحكام هذه المادة على الزوجة معلومة الجنسية أو غير محددة الجنسية).

وافاد بأن اللجنة ناقشت عدة اقتراحات بقوانين بخصوص جوازات السفر الخاصة ومنها التعديل المقدم من قبل عدد من النواب بأن تشمل جوازات السفر الخاصة للقياديين المتقاعدين (وكيل مساعد فما فوق) والمتقاعدين في الديوان الأميري وديوان سمو ولي العهد وديوان سمو رئيس مجلس الوزراء.

وأكد أن اللجنة رفضت المقترح لأنه لا يجوز منح هذه الجوازات الخاصة للوكيل المساعد عند تقاعده من عمله بينما الوكيل المساعد الذي لا يزال على رأس عمله لا يحصل على هذا النوع من الجوازات.

وبين أن اللجنة أجلت البت في مقترح بخصوص منح جوازات سفر خاصة لتسع فئات منها أزواج وزوجات أعضاء الأسرة الحاكمة وأعضاء مجلس الأمة الحاليين وأبنائهم القصر، والوزراء السابقين، والقياديين على رأس عملهم (وكيل مساعد فما فوق).

وأشار إلى أن اللجنة رأت بخصوص هذا المقترح التأجيل للمزيد من الدراسة ولأخذ رأي وزارة الخارجية بهذا الخصوص.

5 نواب لزيادة دعم المنتج النباتي إلى 12 مليون دينار

أعلن خمسة نواب عن تقديمهم اقتراحا برغبة بزيادة مبلغ الدعم للمنتج النباتي إلى 12 مليون دينار.

وجاء في مقدمة الاقتراح المقدم من قبل النواب الحميدي السبيعي ومحمد الهدية وماجد المطيري وعبدالله الكندري ود. عادل الدمخي ما يأتي:

في الوقت الذي تعتبر فيه المنتجات الزراعية من اهم الأمور التي يتطلبها المواطنون لتلبية احتياجات حياتهم المعيشية اليومية، ولما كان المزارعون في شمال الكويت وجنوبها لا يدخرون جهدا إلا بذلوه من أجل استصلاح الصحراء القاحلة وجعلها أرضاً خصبة منتجة للخيرات بكافة انواعها بهدف تلبية هذه الاحتياجات وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ولذلك فإن المزارعين يحتاجون إلى مزيد من الدعم المادي، علما بأن مجلس إدارة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية قد وافق على زيادة مبلغ الدعم ليكون (12) مليون دينار كويتي بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (2019/06/222) المتخذ بالاجتماع رقم (2019/6) المنعقد بتاريخ 2019/11/13، كما ان معالي وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب قد اعتمد قرار مجلس إدارة الهيئة بتاريخ 2019/11/26، لذا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

زيادة مبلغ الدعم للمنتج النباتي ليكون 12 مليون دينار كويتي بدلا من 7 ملايين دينار كويتي.